



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



يوم المرأة المصرية..

إنجازات الحاضر وتطلعات
المستقبل في إطار رؤية ٢٠٣٠

تقارير متنوعة

أبريل ٢٠٢٥



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



عن المركز:

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار؛ مركز فكر رائد، ومُصنَّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مرَّ بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى **بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر**، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام **ببناء مجتمع المعرفة**، ثم سار بخطى راسخة ليصبح **مركز فكر مجلس الوزراء المصري**، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود مُتخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل، والتوصيات، والسيناريوهات الداعمة له. وصولاً إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع **صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣، بشأن إعادة تنظيم المركز**، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت، وتوسعت فيها تخصصات المركز.

ومنذ نشأته، كان للمركز العديد من الإنجازات والمشاريع والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية، ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة. ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن. وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية". وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراكز المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، إلى جانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠). ويتبنَّى المركز رؤية مفادها؛ أن يكون الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بَناء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.



هذا، ويسعى المركز باستمرار إلى أن يكون إحدى مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية، والإقليمية، والدولية، وقد واكب ذلك اعترافاً إقليمياً ودولياً بدوره الجوهرى كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جلياً في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر، والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة، أو نموذج جديد طوّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا، والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢، بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globe Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال، والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيڤي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

فريق العمل

رئيس المركز

السيد الدكتور / أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. هبة عبد المنعم

رئيس الإدارة المركزية لمتابعة وتقييم

الاستراتيجيات الوطنية

الإشراف العام

د. لبنى منير

مدير الإدارة العامة لمتابعة ومراجعة

الاستراتيجيات الوطنية

أ. هند فكري

المدير التنفيذي للإدارة العامة لمتابعة ومراجعة

الاستراتيجيات الوطنية

فريق الإعداد

أ. أحمد عاشور

أ. سما شريف

أ. محمد فوزي

أ. إيمان محمود

الإدارة العامة للجودة

د. هبة أبو الوفا

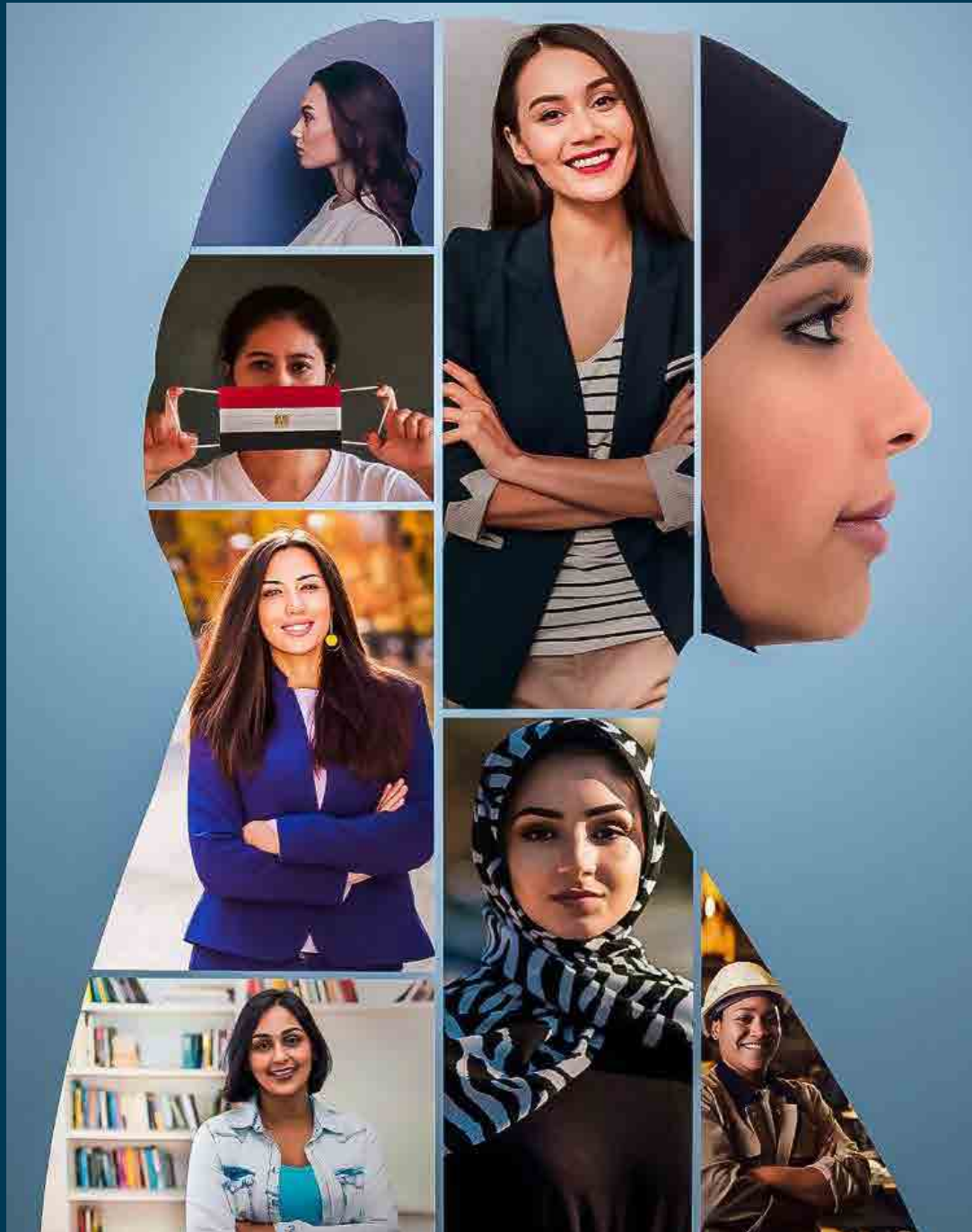
أ. عبد الله يوسف

د. شيماء العربي

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشريف

أ. فادي يوسف



قائمة المحتويات

٥	مقدمة
٧	القسم الأول: تمكين المرأة المصرية من واقع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية
١١	رؤية مصر ٢٠٣٠ وتمكين المرأة: التوجهات والسياسات
١٣	المرأة والتنمية المستدامة: التزام دولي بالمساواة والتمكين
١٤	الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة
٢١	القسم الثاني: أبرز البرامج والمبادرات المتبناة لتمكين المرأة المصرية
٢٣	مبادرات تعزيز التمكين الاقتصادي والشمول المالي للمرأة المصرية
٢٥	مبادرات تعزيز صحة المرأة المصرية
٢٧	المبادرة الرئاسية الألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية
٢٩	مبادرات وبرامج للتمكين السياسي للمرأة المصرية
٣٠	مبادرات لتعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة
٣٢	مبادرات لتمكين المرأة المصرية في المجال الرقمي
٣٢	مبادرات للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة
٣٣	القسم الثالث: الوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية.. وانعكاساته على مؤشرات التمكين
٣٥	بيئة قانونية داعمة لتمكين المرأة المصرية
٣٧	تمكين المرأة المصرية إنجازات ملموسة
٣٩	المرأة في سوق العمل
٤٣	الرؤية الدولية لواقع تمكين المرأة المصرية
٤٧	قائمة المراجع



مقدمة

يحتفي شهر مارس بالمرأة على المستويين المحلي والدولي، ليُطلق عليه وباقتدار «شهر المرأة العالمي»، ففيه الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وذلك في الثامن من مارس من كل عام، كما يتم الاحتفال خلاله أيضًا بيوم المرأة المصرية في يوم ١٦ مارس من كل عام، ولعل اختيار مصر لذلك اليوم للاحتفال بالمرأة المصرية إنما يرتبط بحدث تاريخي هام، وهو ذكرى مشاركتها في ثورة ١٩١٩ ونضالها ضد الاستعمار الإنجليزي.

فالمرأة المصرية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور لها دور مهم وبارز في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وجوهر هذه الاحتفالات إنما يجسد ويؤكد أهمية التمكين اللازم للمرأة في شتى المجالات. ولعل الدولة المصرية من الدول الرائدة على مستوى العالم التي أولت اهتمامًا كبيرًا بتعزيز دور المرأة؛ ضمانًا لتكافؤ الفرص بين الجنسين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، يُسلط هذا العدد من النشرة الأسبوعية الضوء على واقع تمكين المرأة المصرية على مستوى مختلف المجالات، من خلال توضيح الاستراتيجيات الحالية التي تتبناها الدولة المصرية لتمكين المرأة في مجالات عديدة، والمبادرات والبرامج التي تتبناها الدولة حاليًا والمخصصة للمرأة، وذلك على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والصحي، وغيرها من المجالات المتنوعة، وأهم الإنجازات المحققة للمرأة المصرية على مستوى تلك المجالات، وختامًا يتم استعراض انعكاس تلك الاستراتيجيات والمبادرات على المؤشرات المحلية والدولية ذات الصلة بالمرأة، والعاكسة للتقدم المُحقق على صعيد تحقيق التمكين اللازم لها.

١- القسم الأول: تمكين المرأة المصرية من واقع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية

٢- القسم الثاني: أبرز البرامج والمبادرات المتبناة لتمكين المرأة المصرية

٣- القسم الثالث: الوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية.. وانعكاساته على مؤشرات التمكين



القسم الأول:

تمكين المرأة المصرية من واقع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية

- رؤية مصر ٢٠٣٠ وتمكين المرأة: التوجهات والسياسات
- المرأة والتنمية المستدامة: التزام دولي بالمساواة والتمكين
- الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة



القسم الأول: تمكين المرأة المصرية من واقع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية

يعد تمكين المرأة المصرية محورًا أساسيًا في جهود التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة المصرية، حيث تسعى السياسات والاستراتيجيات الوطنية إلى تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، فضلا عن حماية المرأة من التمييز والعنف. وتستقي جميع تلك السياسات والاستراتيجيات مبادئها من الدستور المصري، الذي يزخر بمواد عديدة تؤكد على المساواة، والالتزام بكفالة حقوق المرأة المختلفة. حيث يتضمن دستور ٢٠١٤ «المادة ٥٣»، والتي تنص على أن «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي». كما اعتبر الدستور أن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون، وألزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز.

كما وضع الدستور أساسًا قويًا لمواجهة التمييز ضد المرأة بما نص عليه في «المادة ١١»، والتي تضمنت أربعة التزامات تجاه المرأة، وهي: أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وأن «تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها»، وأن «تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل»، وأن «تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المُعيلة والمُسنة والنساء الأشد احتياجًا».

وقد نص الدستور في «المادة ٢١٤» على وجود المجلس القومي للمرأة مع مجموعة أخرى من المجالس، وأن تتمتع تلك المجالس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بها، وبمجال أعمالها، كما منح الدستور المجلس في نفس المادة الحق في «إبلاغ السلطات عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمله»، وغيرها من المواد الدستورية التي ترسخ تمكين المرأة وتجعله لازمًا على الدولة تطبيقه، والتي يتجاوز عددها ٢٠ مادة دستورية تكفل حقوق المرأة المصرية.





الدستور 2014



المادة
214

تمنح المجلس القومي للمرأة الاستقلالية والحق في مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وإبلاغ السلطات العامة بأي انتهاكات.

المادة
180

تنص المادة على تخصيص ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية للمرأة، أي ما يعادل ١٣٥٠٠ مقعد.

المادة
19

حدد سن التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، في خطوة لمواجهة الزواج المبكر للفتيات.

المادة
17

تضمن حصول جميع المواطنين، بمن فيهم المرأة، على خدمات التأمين الاجتماعي، بما يحقق شبكة أمان اجتماعي مستدامة.

المادة
11

تلتزم الدولة بضمان المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، مع ضمان حقها في تولي الوظائف العامة والمناصب القيادية والقضائية دون تمييز.



المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠- المجلس القومي للمرأة.

وقد انعكس التطبيق الدستوري في تبني الدولة المصرية رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وقد تجلّى ذلك بوضوح في **رؤية مصر ٢٠٣٠**، التي تضع المرأة في قلب خطط التنمية الوطنية، وكذلك ما تلتزم به مصر لتحقيق **التنمية المستدامة وفقاً للأجندة الأممية ٢٠٣٠**، إلى جانب تبني **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠**، والتي تعد خارطة طريق متكاملة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحمايتها من العنف والتمييز، فضلاً عن إطلاق العديد من الاستراتيجيات ذات الصلة بالمرأة في مختلف المجالات.

- رؤية مصر ٢٠٣٠ وتمكين المرأة: التوجهات والسياسات

يأتي مبدأ **العدالة الاجتماعية والمساواة** كأحد الأهداف الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تُعدُّ المرأة من الفئات الأساسية التي تستهدفها السياسات والبرامج التنموية المتضمنة بالهدف الثاني، بما يُحقق تكافؤ الفرص وضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في مختلف المجالات، حيث تنطلق الرؤية من ضرورة توفير بيئة داعمة لتمكين المرأة، سواء من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان الوصول العادل للخدمات الأساسية.



الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة



المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

الأهداف الفرعية المتضمنة بالهدف الثاني «العدالة الاجتماعية والمساواة» برؤية مصر ٢٠٣٠



المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، تركز الرؤية على معالجة الفجوات التنموية التي تؤثر على المرأة، لا سيما في المناطق الريفية والوجه القبلي، لوجود العديد من التحديات التي قد تواجه المرأة مثل انخفاض معدلات التوظيف، وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، وضعف إمكانية الوصول إلى بعض الخدمات الاجتماعية مقارنة بالذكور. وتسعى الدولة في هذا الصدد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمرأة من خلال تبني أهداف عامة، يأتي في مقدمتها: «توفير الحماية الاجتماعية»، و«الحد من الفجوة بين الجنسين»، و«الإدماج وتكافؤ الفرص»، و«تعزيز التنمية المحلية والمكانية».



١- **توفير الحماية الاجتماعية:** والتي تُعد محوراً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية في رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تشمل مجموعة من السياسات التي تضمن مستوى معيشياً لائقاً لجميع الفئات، لا سيما النساء والأطفال والأسر الأكثر احتياجاً. وتتألف الحماية الاجتماعية من ثلاثة عناصر رئيسة، هي: **التأمين الاجتماعي والصحي**، والذي يقلل من المخاطر المرتبطة بالبطالة واعتلال الصحة والشيخوخة والإعاقة، و**شبكات الأمان الاجتماعي**، التي تقدم دعماً نقدياً أو عينيّاً للفئات الأكثر احتياجاً، و**تدخلات سوق العمل**، التي تهدف إلى تعزيز التشغيل وحماية العمال. وتسهم هذه المنظومة المتكاملة في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وحماية الأفراد من الأزمات والصدمات المفاجئة، مما يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

٢- **الحدّ من الفجوة بين الجنسين:** ويشمل ذلك **القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وضمان حقها في التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، والمشاركة السياسية الفعالة.** بالإضافة إلى تعزيز تمكين المرأة، باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية المستدامة، مما يضمن تحقيق نمو شامل ومستدام قائم على المساواة والإنصاف.

٣- **الإدماج وتكافؤ الفرص:** حيث يهدف إلى **ضمان الإنصاف وعدم التمييز في مختلف المجالات، بحيث تكون الجدارة والاستحقاق هما المعياران الرئيسان للحراك الاجتماعي والاقتصادي.** ويسهم ذلك في تعزيز مشاركة الفئات الأكثر احتياجاً، خاصة النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن، في مناحي الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما يشمل تكافؤ الفرص تمكين هذه الفئات من الحصول على حقوقهم الأساسية في التعليم، والصحة، والعمل، والعيش الكريم دون أي تمييز، مما يدعم تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تقوم على المشاركة العادلة للجميع.

٤- **تعزيز التنمية المكانية والمحلية:** بهدف تقليل الفجوات الجغرافية والاقتصادية بين المحافظات المختلفة، ويأتي ذلك من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، وتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر احتياجاً. وفي هذا السياق، تحظى المرأة بدور محوري في عملية التنمية، حيث تساهم بشكل فعّال في دعم الاقتصاد المحلي وريادة الأعمال، مما يستدعي تمكينها عبر تحسين فرصها في التعليم، وتوفير التمويل لمشروعاتها، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، خاصة في المناطق الريفية؛ لضمان تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

- المرأة والتنمية المستدامة: التزام دولي بالمساواة والتمكين

استكمالاً لما تلتزم به الدولة المصرية من تبني الإجراءات الداعمة لتمكين المرأة المصرية في ظل تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن مصر تلتزم على المستوى الدولي أيضاً بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتمكين المرأة، وذلك في إطار التزامها بتنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، فقد كانت مصر من بين ١٩٣ دولة تبنت أهداف التنمية المستدامة، والتي اعتمدها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتتضمن عدد ١٧ هدفاً رئيسياً، من بينها هدف مستقل للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وهو الهدف الخامس.

ويشمل **الهدف الخامس** عدداً من الغايات الأساسية، من بينها القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال بجميع أشكاله. كما يهدف إلى القضاء على الممارسات الضارة، مثل: الزواج القسري، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. علاوة على ذلك، يشير **الهدف الخامس** إلى ضرورة دعم استخدام التكنولوجيا لتعزيز تمكين المرأة، وتطوير السياسات والتشريعات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. كما يشمل ضمان حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية، وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعزيز حقوق المرأة في الموارد الاقتصادية. بما في ذلك امتلاك الأراضي، والوصول إلى التمويل والخدمات المالية والموارد الطبيعية.



المصدر: الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

إلى جانب ذلك، تتناول أهداف التنمية المستدامة الأخرى قضايا تتعلق بوضع المرأة، مثل **الهدف الأول** الذي يركز على القضاء على الفقر، ويشدد على ضمان تمكين النساء والفئات الأكثر ضعفاً من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الملكية، والميراث، والتمويل. أما **الهدف الرابع**، الذي يُعنى بالتعليم، فيسعى لضمان حصول الفتيات على تعليم عالي الجودة، وسد الفجوة بين الجنسين في جميع المستويات التعليمية، مع توفير الفرص اللازمة للتدريب والتعليم الفني للمرأة.



- الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة

في إطار الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في بناء المجتمع وتقدمه، وهو ما أولته الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، وفي إطار سعيها نحو تحقيق المساواة وتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، اتخذت الدولة خطوات ملموسة لتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مما يعكس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع عادل وشامل، وذلك من خلال تبني سياسات واستراتيجيات شاملة من شأنها ضمان كافة حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار، أطلقت مصر عدة استراتيجيات تُعنى بالمرأة والفتاة، ومنها: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الزواج المبكر ٢٠١٤، والاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة ٢٠١٥، والاستراتيجية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) ٢٠١٦، والإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في مصر ٢٠١٨-٢٠٣٠، والخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين ٢٠٢٣، والاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣.

ويأتي على رأس الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالمرأة، والتي كان لمصر السبق في تبنيها، «**الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠**»، والتي تم إطلاقها عام ٢٠١٧، والذي أعلن فيه فخامة السيد رئيس الجمهورية أنه عام المرأة.

وتُعد تلك الاستراتيجية الوطنية الأولى على مستوى العالم وفقًا لما أعلنته الأمم المتحدة من «أن مصر هي الأولى على مستوى العالم التي تطلق استراتيجيتها الوطنية لتمكين المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة». وقد تم بالتوازي مع تبني الاستراتيجية إنشاء «**مرصد المرأة المصرية**» كمرصد مستقل لضمان متابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال التطبيق الدقيق والمستمر لآليات الرصد والتقييم، للوقوف على مدى تحقق المستهدفات لتقييم السياسات والبرامج المطبقة وقدرتها على تحقيق المستهدفات المرجوة.

أربعة محاور رئيسة للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

تتكون الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ من أربعة محاور، تستهدف جميعها التكامل، بما يُحقق التمكين المأمول للمرأة المصرية على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتتمثل تلك المحاور في التالي:

محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة



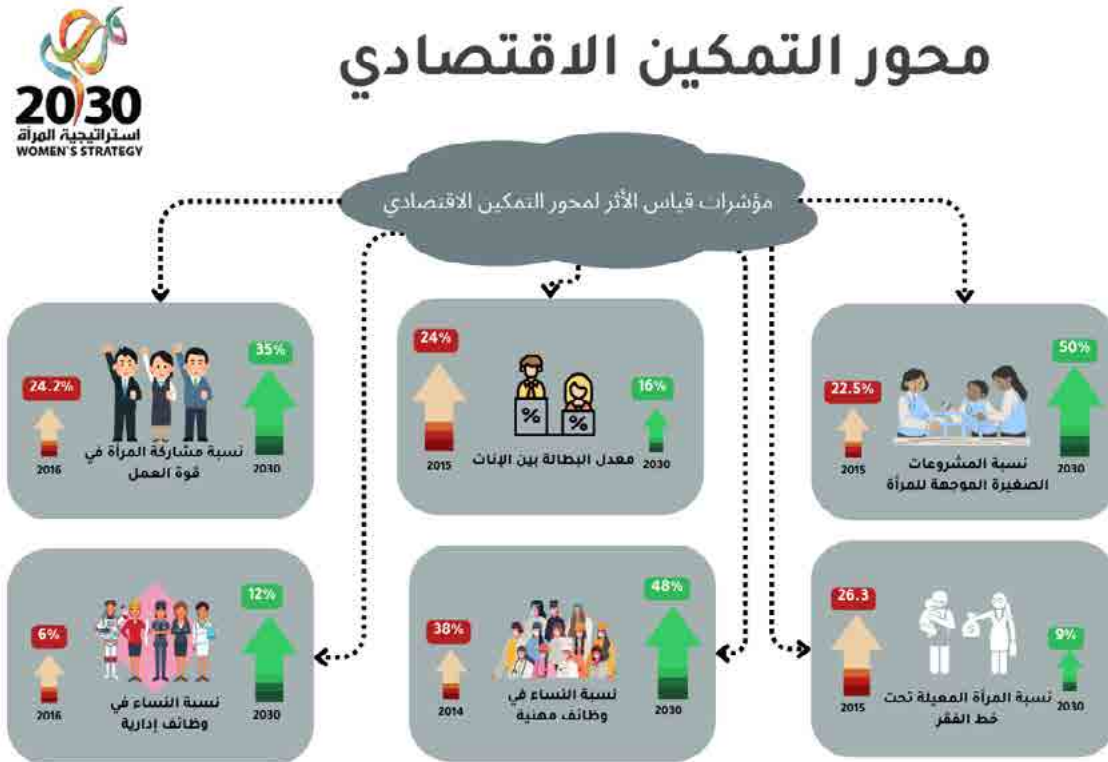
المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠- مرصد المرأة المصرية.



على مستوى محور التمكين الاقتصادي

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من خلال معالجة العوامل ذات الصلة بشكل جذري، وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال، ويتضمن المحور **(مساعدة المرأة المُعيلة، زيادة معدل تشغيل الإناث، نفاذ المرأة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها).**

وقد تمّ وضع عدد من المستهدفات لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، والتي يتم بموجبها قياس أثر تطبيق الاستراتيجية، ومن بينها أن يصل معدّل البطالة بين الإناث إلى ١٦٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٢٤٪ عام ٢٠١٥، فضلاً عن خفض نسبة المرأة المُعيلة تحت خط الفقر لتصل إلى ٩٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٢٦,٣٪ عام ٢٠١٥، ويوضح الشكل التالي مستهدفات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠.



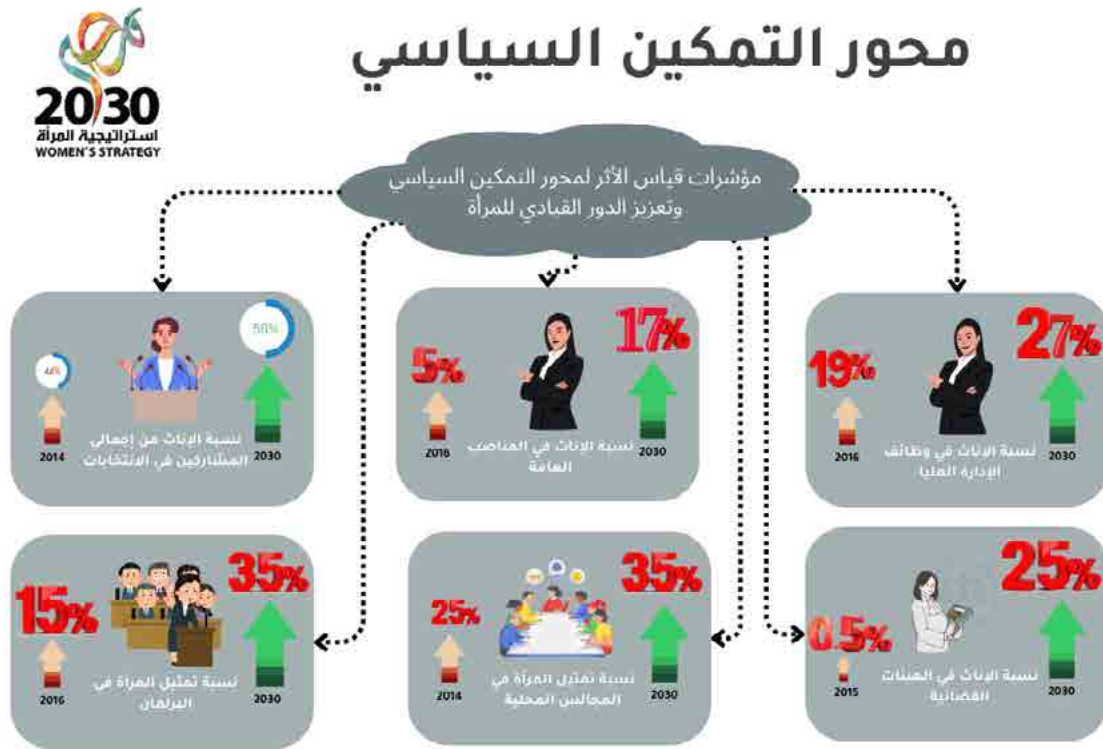
المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.

ويُشار في هذا الصدد إلى أن الاستراتيجية قد حددت عددًا من التدخلات لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا، منها تطوير سياسات الاستثمار والإدارة والتمويل، وضمان تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات، وتعزيز تنوع القطاعات الاقتصادية بالمحافظات، كما شملت توسيع الخدمات المالية، مثل تشجيع الادخار والإقراض الجماعي، وتطوير التمويل المصرفي وغير المصرفي للمرأة. إضافةً إلى ذلك، ركزت على حماية حقوق المرأة العاملة، من خلال تفعيل القوانين المتعلقة بساعات العمل، والإجازات، والمساواة في الأجور، وضمان حقوقها في القطاع غير الرسمي.

على مستوى محور التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على كافة المستويات، بدءًا من الانتخابات وصولاً إلى المناصب القيادية في السلطات التنفيذية والقضائية، وذلك من خلال تحقيق أهداف تفصيلية تشمل زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، والوصول إلى تمثيل نيابي متوازن، وضمان الأداء المتميز للمرأة في التشريع والرقابة. كما تركز الاستراتيجية على تحقيق المساواة في فرص التعيين والترقي في الهيئات القضائية، وتولي المرأة مناصب قيادية في السلطة التنفيذية، واستكمال الإطار المؤسسي لتمكين المرأة.

وقد تم وضع عدد من المستهدفات لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، والتي يتم بموجبها قياس أثر تطبيق الاستراتيجية، من بينها أن تصل نسبة الإناث في المناصب العامة إلى ١٧٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٥٪ عام ٢٠١٥، فضلاً عن ارتفاع نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات لتصل إلى ٥٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤٤٪ عام ٢٠١٥، ويوضح الشكل التالي مستهدفات تحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠.



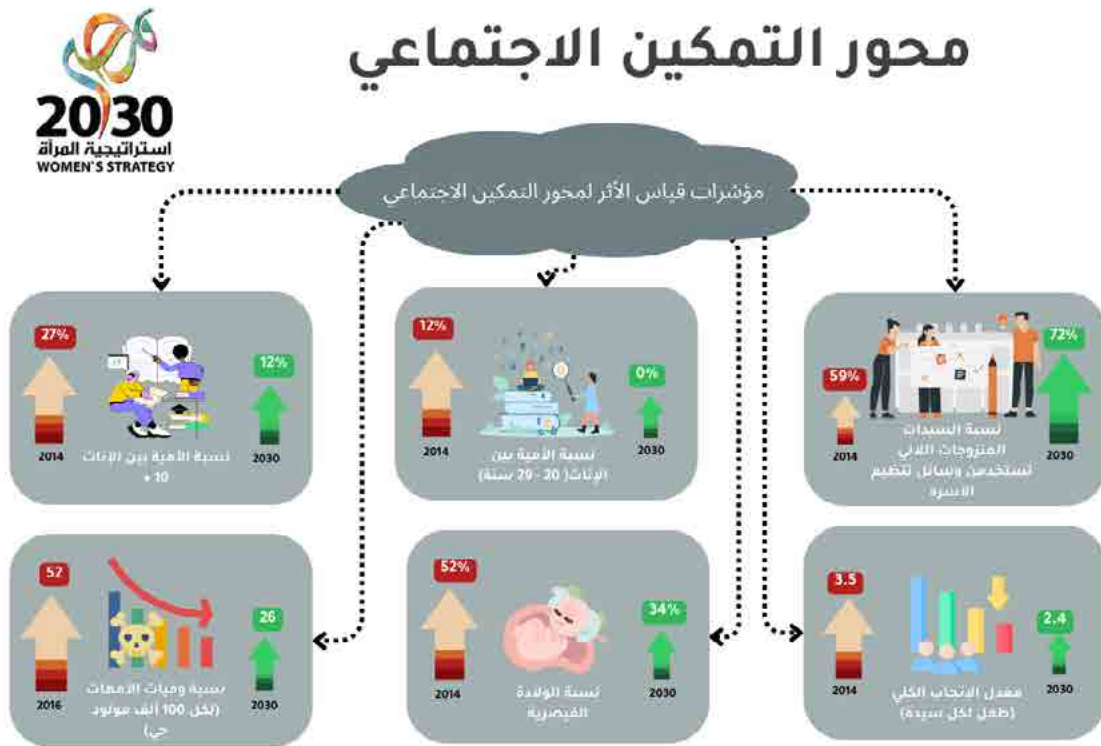
المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.

لتحقيق هذه النسب، تضمنت الاستراتيجية عدة تدخلات، أبرزها تعزيز دور المرأة كناخبة عبر استكمال إصدار بطاقات الرقم القومي، وزيادة تمثيلها في المجالس النيابية من خلال تدريب القيادات النسائية على مهام التمثيل البرلماني. كما شملت برامج لدعم المرشحات لكسب ثقة الناخبين، إلى جانب مساندة النائبات عبر تزويدهن بالمعرفة والخبرات لتعزيز دورهن في التشريع والرقابة.

على مستوى محور التمكين الاجتماعي

تستهدف الاستراتيجية في هذا المحور تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التي تركز التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة، والمساندة القانونية، إلى جانب تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتقديم مساندة نوعية لبعض الفئات.

وقد تمّ وضع عدد من المستهدفات لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، والتي يتم بموجبها قياس أثر تطبيق الاستراتيجية، من بينها أن تصل نسبة الأمية بين الإناث (٢٠-٢٩ عامًا) إلى صفر % عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ١٢ % عام ٢٠١٥، فضلاً عن ارتفاع نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة لتصل إلى ٧٢ % عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٥٩ % عام ٢٠١٥، ويوضح الشكل التالي مستهدفات تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠.



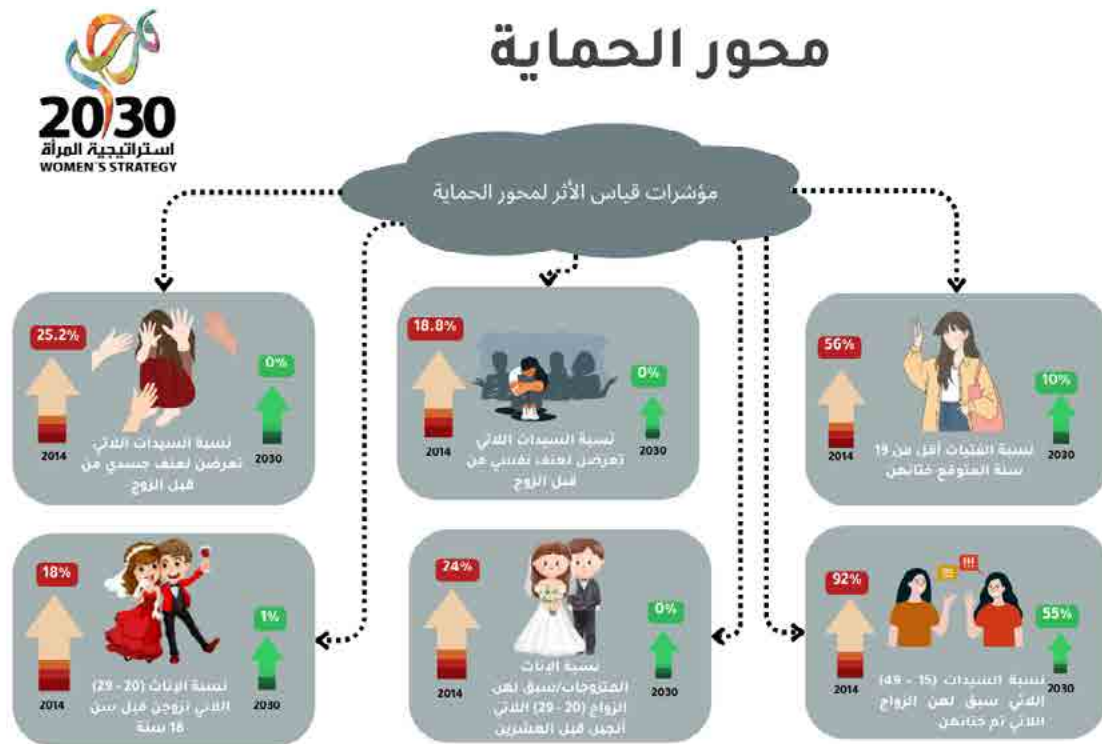
المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.

كما حددت الاستراتيجية عدة تدخلات لضمان حقوق المرأة وتحسين جودة حياتها، من بينها إنشاء مكاتب استشارية قانونية لدعم النساء، خاصة الفئات الأكثر احتياجًا، وتفعيل مكاتب شكاوى المجلس القومي للمرأة كجهة أساسية لحل مشكلاتهن. كما شملت التدخلات تطوير الحوافز الاجتماعية لتشجيع تنظيم الإنجاب والمباعدة بين الولادات، إلى جانب برامج توعية حول رعاية المسنات، وتطوير الخدمات الصحية لهن، وتوفير بيئة عمرانية ملائمة تراعي احتياجاتهن.

على مستوى محور الحماية

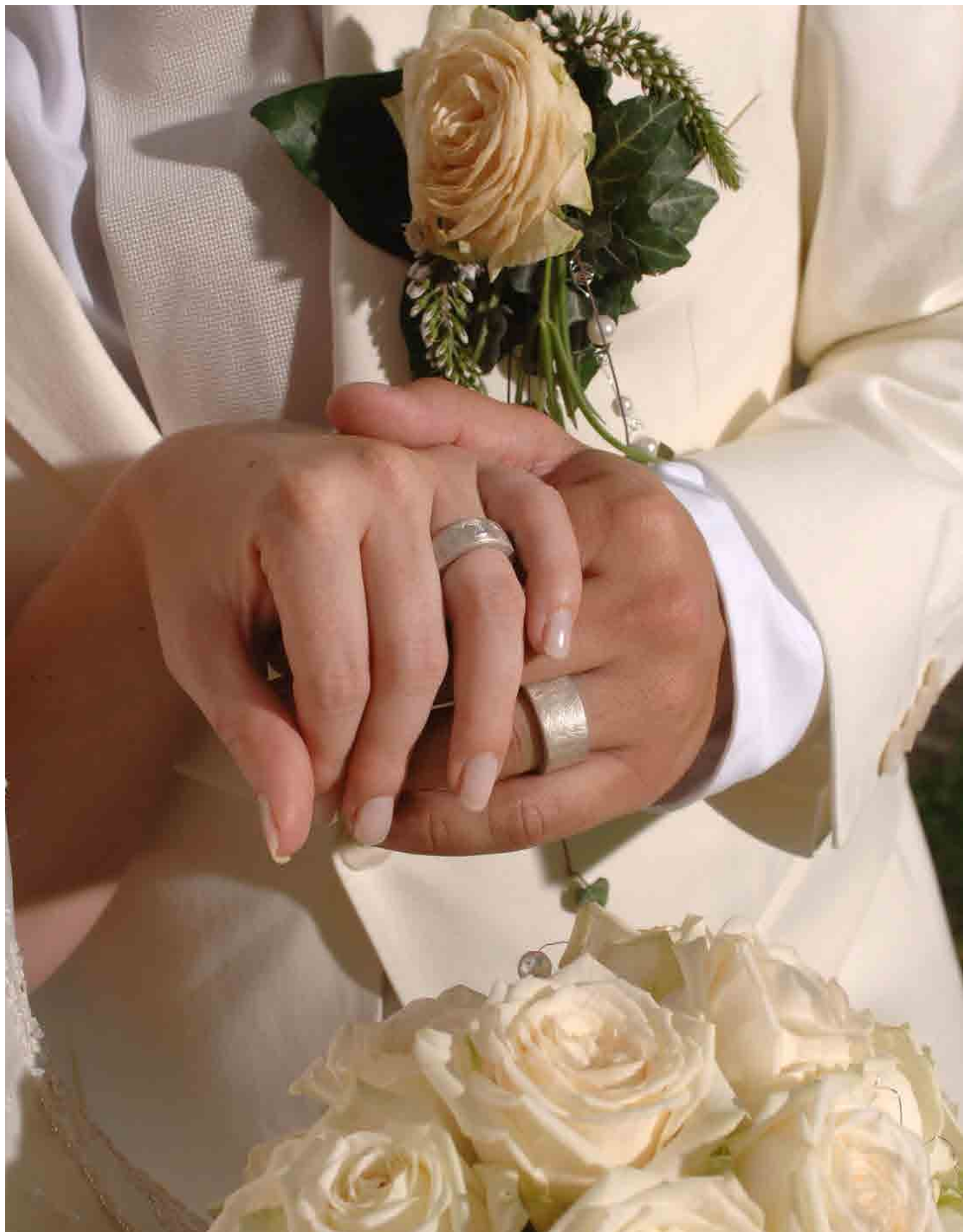
تهدف الاستراتيجية في هذا المحور إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، ومن ثم فهذا المحور يتضمن **حماية المرأة في المجال العام، وحماية المرأة في إطار الأسرة، وضمان حياة كريمة للمرأة.**

وقد تمّ وضع عدد من المستهدفات لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، والتي يتم بموجبها قياس أثر تطبيق الاستراتيجية، من بينها انخفاض نسبة الإناث اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج إلى صفر % عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٢٥,٢ % عام ٢٠١٥، فضلاً عن خفض نسبة النساء المتزوجات دون سن ١٨ عامًا لتصل إلى ١ % مقارنة بنحو ١٨ % عام ٢٠١٥، ويوضح الشكل التالي مستهدفات تحقيق الحماية للمرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠.



المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.

لتحقيق هذه النسب، حددت **الاستراتيجية** عدة تدخلات لحماية المرأة، أبرزها **مكافحة التحرش عبر تفعيل القوانين الرادعة، ونشر الشرطة النسائية في أماكن التجمعات، وتعزيز دعم الضحايا في أقسام الشرطة.** كما شملت **تشديد الرقابة على وسائل المواصلات** لضمان تنقل آمن للمرأة. إضافةً إلى ذلك، ركزت الاستراتيجية على **تعزيز حقوق المرأة والأسرة من خلال تعديل قوانين الأحوال الشخصية، بما يحقق المصلحة الفضلى للأسرة ويحفظ حقوق المرأة.**



القسم الثاني:

أبرز البرامج والمبادرات المتبناة لتمكين المرأة المصرية

- مبادرات تعزيز التمكين الاقتصادي والشمول المالي للمرأة المصرية
- مبادرات تعزيز صحة المرأة المصرية
- المبادرة الرئاسية الألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية
- مبادرات وبرامج للتمكين السياسي للمرأة المصرية
- مبادرات لتعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة
- مبادرات لتمكين المرأة المصرية في المجال الرقمي
- مبادرات للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة



القسم الثاني: أبرز البرامج والمبادرات المتبناة لتمكين المرأة المصرية

مثلت **المبادرات الوطنية** محطة تحول بارزة وإضافة نوعية في مسار التنمية المجتمعية، حيث تجسّد التزام القيادة السياسية بإحداث تغييرات جوهرية في بناء الإنسان المصري على المستويات البدنية، والاجتماعية، والتعليمية، مع ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية. وقد انعكس هذا النهج في تبني سياسات حماية شاملة تهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتقديم الدعم لمختلف فئات المجتمع، والارتقاء بجودة الحياة، مع الاستثمار في رأس المال البشري لضمان تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. وقد كان للمرأة العديد من تلك المبادرات الوطنية المخصصة لها، حيث حرصت الدولة على إطلاق **مبادرات وبرامج مجتمعية داعمة للمرأة**، مما يساهم في تعزيز قدراتها وتمكينها اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وإدماجها كعنصر فاعل ورائد في خطط التنمية المستدامة، ونستعرض فيما يلي أبرز تلك المبادرات والبرامج:

- مبادرات تعزيز التمكين الاقتصادي والشمول المالي للمرأة المصرية

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بدور المرأة في تعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال تمكينها في مختلف المجالات الاقتصادية. وقد شمل ذلك تبني العديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي للمرأة وتوفير مزيد من فرص العمل والتعليم والتدريب المهني لها، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، تم إطلاق العديد من المبادرات التي تساهم في دعم وتمكين المرأة اقتصاديًا، ومنها:

١- المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية: يستهدف تحسين جودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، بتضافر جهود عدد من الوزارات والجهات الوطنية، من خلال خمسة محاور رئيسة تشمل التمكين الاقتصادي للمرأة، والتدخل الخدمي، والتدخل الثقافي والتوعوي، والتحول الرقمي، والتدخل التشريعي. فيأتي على رأس محاور المشروع محور التمكين الاقتصادي، ويستهدف تمكين السيدات في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٤٥ سنة بما يحقق لهن الاستقلالية المالية، ويشمل المحور استهداف تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر تقوده المرأة، بالإضافة إلى تدريب ٢ مليون سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية والشمول المالي وتأهيل النساء لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية بكل محافظة، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لصالح المرأة.

وفي هذا الإطار، وخلال المرحلة الأولى من المشروع (٢٠٢١-٢٠٢٤)، تم تنفيذ مجموعة واسعة من برامج التدريب والتثقيف المالي، إلى جانب أنشطة الشمول المالي وريادة الأعمال، كما تم إنشاء مشاغل ووحدات إنتاجية لدعم المرأة اقتصاديًا، وشمل ذلك تدريب ٨٣ ألف سيدة على إدارة المشروعات، ورفع الوعي الاقتصادي والمالي لـ ٣١١ ألف سيدة من خلال الندوات والزيارات المنزلية، كما تم تنفيذ ٧٢٦ ألف زيارة «طرق أبواب»، و٣٦٣ ألف جلسة لتحفيز السيدات على المشروعات الإنتاجية، وتوفير ٤٨ مقرًا بالمحافظات كوحدات تدريب إنتاجي وتوفير أكثر من ٢٩ ألف فرصة تدريب إنتاجي للسيدات من خلال دورات وورش عمل للتدريب الحرفي.

كما تم إصدار بطاقات رقم قومي لنحو ٤٠ ألف سيدة في ٢٠ محافظة، وعقد أكثر من ٩ آلاف دورة تدريبية استفادت منها ٢٢٥ ألف سيدة على ريادة الأعمال، مع توفير خدمات التثقيف المالي لنحو ٣٣٨ ألف سيدة على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى تمويل مشروعات متناهية الصغر للأسر المنتجة والوحدات الإنتاجية ومراكز التكوين المهني لتوفير ١٢٠ ألف فرصة عمل، وذلك خلال فترة تنفيذ المشروع (٢٠٢١-٢٠٢٤).

٢- برنامج الإقراض والادخار الرقمي «تحويشة»: الذي يعد نموذجًا رائدًا في التمكين الاقتصادي للمرأة؛ لأنه يجمع بين التكنولوجيا المالية، والتدريب المتخصص، والدعم المجتمعي لضمان استدامة الشمول المالي وتحقيق تأثير إيجابي في حياة آلاف النساء. حيث يعمل البرنامج على إحداث نقلة نوعية في حياة المرأة المصرية بالقرى الريفية، وذلك من خلال تحقيق الشمول المالي والاقتصادي. ويهدف المشروع إلى دمج المرأة في النظام المصرفي الرسمي، وتزويدها بالثقافة المالية والرقمية، وتوفير خدمات مالية عالية الجودة، باستخدام التكنولوجيا ورقمنة مجموعات الادخار والإقراض.

وتأتي المبادرة كنتاج للتعاون بين المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي للمرأة، حيث تم إدماج «تحويشة» في المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، بهدف تعزيز الشمول المالي للنساء في القرى الريفية وتحويل عمليات الادخار والإقراض إلى النظم الرقمية باستخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال التطبيق الذكي «تحويشة»، ويهدف البرنامج إلى تشكيل ما يقارب ٦٠ ألف مجموعة ادخار، تضم ١,٢ مليون امرأة.

وقد أسفرت نتائج البرنامج حتى تاريخ أبريل ٢٠٢٤ عن تكوين ٢٠ ألف مجموعة ادخار، ضمت إجمالي ٤٠٢,٣ ألف عضوة من المحافظات المستهدفة، حيث تم تسجيل حوالي ٥٠٪ منهن على التطبيق الذكي «تحويشة»، وحصلت النساء في هذه المجموعات على دورات تدريبية في التوعية المالية والاجتماعية، إضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة لتمكينهن اقتصاديًا.





٣- مشروع تمويل المرأة المصرية «مستورة» بتمويل من بنك ناصر

الاجتماعي، وتستهدف المبادرة دعم المرأة من سن ٢١ إلى ٦٠ عامًا من خلال تمويل مشروعات متناهية الصغر في مجالات مختلفة كالإنتاج الحيواني والخدمي والتجاري والصناعي والمشروعات المنزلية، بتمويل يبدأ

من ٤ آلاف إلى ٥٠ ألف جنيه، بدون فائدة ويسدد على أقساط شهرية تصل إلى ٢٤ شهرًا، وقد تمكنت المبادرة من الوصول إلى المناطق النائية كحلايب وشلاتين وأبو رماد. وقد تمكن بنك ناصر الاجتماعي منذ يونيو ٢٠١٤ من تمويل ٣٠,٣ ألف مشروع بقيمة إجمالية بلغت نحو ٧٣٠ مليون جنيه.

٤- مبادرة تمويل رائدات الأعمال «WE Finance Code» التي تم توقيع ميثاقها بين البنك الأوروبي لإعادة

الإعمار والتنمية والبنك المركزي المصري في يوليو ٢٠٢٤؛ بهدف زيادة إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها المرأة ورائدات الأعمال في مصر وتقديم الدعم الفني اللازم لهن.

- مبادرات تعزيز صحة المرأة المصرية

قامت الدولة بتبني العديد من المبادرات الصحية؛ بهدف تعزيز الصحة العامة للمواطن المصري، وتعد **المبادرة الرئاسية «١٠٠ مليون صحة»** من أهم المبادرات الصحية التي قدمتها الدولة، خلال السنوات القليلة الماضية. وتحت مظلة هذه المبادرة، تم إطلاق مبادرة **دعم صحة المرأة المصرية**، والتي تم إطلاقها في يوليو ٢٠١٩، للكشف المبكر عن أورام الثدي والأمراض غير المعدية، مع التركيز على **التوعية الصحية** والتشخيص المبكر، للحد من المضاعفات قصيرة وطويلة المدى، كما تستهدف المبادرة السيدات بداية من سن ١٨ عامًا، وتتضمن الكشف عن الأمراض غير السارية (السكري، ضغط الدم، قياس الوزن والطول وتحديد مؤشر كتلة الجسم، ومستوى السمنة أو زيادة الوزن)، إلى جانب التوعية بعوامل الخطورة المسببة للأمراض غير السارية، بالإضافة للتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وقد تم في إطار المبادرة منذ إطلاقها وحتى نهاية ٢٠٢٤ استقبال ٥٥ مليونًا و٥٤٧ ألف زيارة من السيدات لتلقي خدمات الفحص والتوعية، وترددت نحو ٧٦٠ ألف سيدة على المستشفيات لإجراء الفحوصات المتقدمة ضمن المبادرة، وتقدم المبادرة خدماتها المجانية من خلال ٣٦٦٣ وحدة صحية على مستوى محافظات الجمهورية، وبمشاركة ١٠٢ مستشفى.

وفي سياق متصل، أطلق البنك المركزي المصري بالتعاون مع مؤسسة بهية **مبادرة «صحتك أمانة»** في يوليو ٢٠٢٤، بهدف الكشف المبكر عن سرطان الثدي وتقديم العلاج بالمجان للسيدات العاملات بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى استهداف رفع الوعي الصحي من خلال إقامة ندوات توعوية حول الكشف المبكر عن سرطان الثدي.

مبادرة رئيس الجمهورية
لدعم صحة المرأة المصرية



١٠٠ مليون
صحة

السنة المصرية
هنا
صحة
مصر

فرصتك الآن التحليل والعلاج **بالمجان**



- المبادرة الرئاسية الألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية

كما تم إطلاق مبادرة رئيس الجمهورية «الألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية» في ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣ تحت مظلة ١٠ مليون صحة، بهدف تحسين الخصائص السكانية كمًا ونوعًا، وتعزيز التنمية والارتقاء بمعدلات الإنجاب وصحة الأم أثناء الحمل وبعد الولادة؛ وهي إحدى أهم المبادرات الهادفة إلى بناء الإنسان المصري، وذلك لاعتمادها على نهج شامل يركز على الألف يوم الأولى من حياة الأم والطفل، والتي تتضمن ٢٧٠ يوم حمل وأول عامين من حياة الطفل، تلك الفترة التي يتم خلالها تشكيل ٨٥٪ من قدراته العقلية، والنفسية، والجسدية.



وتتضمن المبادرة ثلاثة محاور رئيسة؛ حيث يمثل **المحور الأول** في تقديم مشورة أسرية متكاملة ومتواصلة واستهداف المباشرة بين الحمل المتعاقب والحفاظ على الرعاية المثلى لكل طفل بمفرده في الألف يوم الذهبية، وتدريب الأمهات على آليات التغذية السليمة والتربية الإيجابية والنفسية وتحفيز التطور الجسدي والعصبي، ويتمثل **المحور الثاني** في دعم الولادة الطبيعية الآمنة والرضاعة

الطبيعية وخفض معدلات الولادات القيصرية غير المبررة طبياً وتحديد أسباب الولادة القيصرية الضرورية ورفع وعي الأمهات في هذا الصدد، ويتضمن **المحور الثالث** تخفيض وفيات ومضاعفات حديثي الولادة من خلال تطبيق ممارسات الحضانه الصديقة للأم والطفل، ومنها السماح للأم بالتواجد مع الطفل لتوفير رعاية الأم والرضاعة الطبيعية في الحضانات.

وبدأت **المرحلة التجريبية للمبادرة** في يوليو ٢٠٢٢ في محافظات الإسكندرية، وسوهاج، والبحر الأحمر، على أن يتم تنفيذ **المرحلة الأولى** من المبادرة في الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٤ في ١٠ محافظات هي: الإسكندرية، ومرسى مطروح، والبحيرة، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، والأقصر، وبورسعيد، والشرقية، والبحر الأحمر، وتُستكمل **المرحلة الثانية** من يوليو ٢٠٢٤ وحتى ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك في ١٧ محافظة، وهي: الفيوم، وقنا، والدقهلية، والقليوبية، ودمنياط، والإسماعيلية، والسويس، وجنوب سيناء، وشمال سيناء، والقاهرة، والجيزة، والغربية، وكفر الشيخ، والمنوفية، وبني سويف، وأسوان، والوادي الجديد.

وتعتمد المبادرة على إنشاء غرف مشورة داخل الوحدات الصحية ومراكز الرعاية الأولية، حيث تُقدّم خدمات مثل مقابلة الأمهات، وتقديم الاستشارات المتعلقة بفترة ما قبل الزواج، والحمل، وما بعد الولادة. كما تهدف المبادرة أيضًا إلى الحد من معدلات الولادة القيصرية، التي تصل في مصر إلى ٧٢٪ مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٥٠٪ للولادة الطبيعية. ومن خلال المشورة المقدمة، يتم تأهيل المقبلات على الزواج ومعالجة المشكلات الصحية، مثل الأنيميا، التي قد تؤثر سلبيًا على صحة الأم والطفل بعد الولادة.

وتهدف المبادرة أيضًا إلى نشر الوعي بأفضل أساليب رعاية الطفولة المبكرة، وتصحيح المفاهيم المجتمعية الخاطئة مثل الزواج المبكر، وتقديم الدعم اللازم للأزواج في بداية حياتهم. كما أن تطبيق المبادرة سيحقق أقصى استفادة من الاتجاهات العالمية في مجال رعاية الأطفال وحديثي الولادة، وذلك من خلال ترسيخ أهمية دور المدربة في دعم الولادة الطبيعية الآمنة، بالإضافة إلى التوعية بأهمية المباشرة بين حالات الحمل المتعاقبة، وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

وقد ساهمت مبادرة الألف يوم الذهبية في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل، حيث ساهمت المبادرة في خفض الولادات القيصرية إلى ٦٤٪ بين النساء، وارتفاع معدلات الولادة الطبيعية إلى ٥٤٪ في المحافظات التي تم تطبيق المبادرة بها، فضلًا عن خفض معدل وفيات حديثي الولادة من ١٨/١٠٠٠ إلى ١٣,١/١٠٠٠ في سبتمبر ٢٠٢٤، فضلًا عن زيادة دورة الحضنة من ٣ إلى ٤ في الشهر، وخفض مدة الإقامة بالحضانات من ١٤ يومًا إلى ٧-١٠ أيام، ومن المتوقع أن تغطي المبادرة بنسبة ١٠٠٪ بنهاية يونيو العام المقبل ٢٠٢٥.



المصدر: وزارة الصحة والسكان.

وفي سياق متصل، في ديسمبر ٢٠٢٤، وافق مجلس الوزراء على البدء في إطلاق **الخطة العاجلة للاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية** في يناير ٢٠٢٥، مع التركيز على السنوات الثلاث الأولى للخطة، واستهداف الوصول إلى معدل إنجاب كلي ٢,١ لكل سيدة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتضمن الخطة العاجلة مجموعة من المستهدفات يأتي على رأسها تحسين الخصائص السكانية في المراكز المستهدفة، من خلال خفض البطالة والأمية، والحد من التسرب من التعليم، بالإضافة إلى العمل على تطوير ورفع كفاءة مراكز الرعاية الصحية الأولية، وبناء شراكات مع مختلف القطاعات لتعزيز فاعلية خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية. وفي هذا الإطار شملت المرحلة الأولى تنفيذ الأنشطة في عدد ٣٦٥ وحدة صحية بعدد ١٦ إدارة صحية في ١٥ محافظة، لخدمة ٨ ملايين مواطن، من بينهم ١,٣ مليون سيدة في سن الإنجاب.

- مبادرات وبرامج لتمكين السياسي للمرأة المصرية

كما سعى المجلس القومي للمرأة إلى زيادة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تم إعداد دليل جائزة التميز الحكومي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحدى فئات «جائزة مصر للتميز الحكومي»، كما سمح مجلس الدولة في العام ذاته للنساء والرجال بالتقدم لشغل المناصب والتعيين على قدم المساواة، حيث تم تعيين ٧٣ قاضية جديدة، و٣٩ قاضية في مجلس الدولة.

وفي إطار تدريب وتأهيل المرأة لتولي المناصب القيادية، تم إطلاق برنامج «تأهيل القيادات النسائية» عام ٢٠١٨ على مستوى عدد من المحافظات المصرية من خلال التعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وجامعة ميزوري الأمريكية؛ بهدف تنمية المهارات الفنية والتخصصية للقيادات النسائية في الحكومة المصرية، وقد تم خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ تخريج الدفعة الأولى والثانية والثالثة من المتدربات، والتي ضمت (٢٧٢) متدربة من القيادات العليا والوسطى من العاملات بالجهاز الإداري للدولة بمحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا والأقصر، وقد التحقت أبرز عشر متدربات من خريجات الدفعة الأولى في جامعة ميزوري الأمريكية للتدريب على أفضل الممارسات الحكومية.



- مبادرات لتعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة

وعلى مستوى التمكين الاجتماعي، تمّ أيضًا تبني عدد من المبادرات بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة، فضلًا عن تعزيز المهارات الاجتماعية لها وتعزيز الثقة بأهمية دورها المجتمعي منذ المراحل العمرية الأولى، ومن بين تلك المبادرات التالي:

١- برنامج تكافل وكرامة: والذي يعتبر أكبر برنامج للدعم النقدي المشروط في مصر والمنطقة العربية، والذي يهدف إلى تقديم الدعم النقدي للأسر الأكثر احتياجًا، بلغت نسبة السيدات المستفيدات من برنامج تكافل وكرامة ٧٥٪، بواقع ٣,٥ ملايين سيدة، فضلًا عن توفير ٥,٢ مليارات جنيه سنويًا لدعم المرأة المعيلة بإجمالي ٦٧٣ ألف سيدة، وكذلك إتاحة نحو ٤,٢ مليارات جنيه سنويًا كدعم للسيدات ذوات الهمم بإجمالي ٤٩٦ ألف سيدة.



المصدر: بيان صادر عن وزارة التضامن الاجتماعي، مارس ٢٠٢٥.

٢- مبادرة نورة: البرنامج الوطني الضخم للفتيات المراهقات

الذي ينفذه المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، والذي يهدف إلى تمكين الفتيات من خلال تعزيز ثقتهن بأنفسهن، وبناء مهاراتهن الاجتماعية والصحية والاقتصادية مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وبناء مهاراتهن الرقمية والمالية، وتشجيع المواقف الإيجابية والداعمة تجاه التصورات المجتمعية نحو الفتيات داخل أسرهن ومجتمعاتهن.



وتم إطلاق المرحلة الأولى منها في محافظتي أسيوط وسوهاج، نظرًا لكونهما من أكثر المناطق تأثرًا بالتمييز القائم على الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل، وحققت المبادرة العديد من النتائج، من بينها تدريب ٧٤ مدربة، شمل تدريبهن أيضًا تقديم الدعم النفسي للفتيات. كما تم تأهيل ٤٥٧ ميسرًا للبرنامج في ١٨ قرية بمحافظة أسيوط وسوهاج، من خلال تدريبهم على الدليل التدريبي وإشراكهم في معسكرات تجمع بين الأنشطة العملية والمحاضرات النظرية، إضافة إلى تعزيز ارتباطهم بالمبادرات الوطنية الأخرى، مثل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وتشجيع الفتيات على المشاركة فيها.

٣- مبادرة دوي: التي أطلقت عام ٢٠١٩ تحت قيادة المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وتهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين باعتبارها من العوامل الأساسية للعنف ضد الأطفال والممارسات الضارة، حيث استهدفت المبادرة حتى عام ٢٠٢٤ ما يقرب من ٢٧٠ ألف فتاة من خلال دوائر دوي، كما حصلت **١٤٠ ألف فتاة** على شهادة التعلم الرقمي، وتم تدريب **٣٠٠٠ مدرب**، ليصل إجمالي المستفيدين إلى **٦٢٠ ألف مستفيد** عبر حوار الأجيال، ونوادي المشاهدة، والمعسكرات. كما حققت المبادرة انتشارًا واسعًا، حيث وصلت إلى أكثر من **٦٠ مليون شخص** عبر المنصات المختلفة.



٤- المشروع القومي لرياضة الفتاة والمرأة: والذي تنظمه وزارة الشباب والرياضة، في إطار الاهتمام بصحة الفتاة والمرأة من عمر ١٤ عامًا وما فوق ذلك، وتشجيعها على ممارسة الرياضة. ويستهدف المشروع تطوير اللياقة البدنية لدى الفتاة والمرأة من خلال ممارسة التمارين بالمراكز الرياضية بمختلف محافظات الجمهورية مجانًا، وتعمل الوزارة على تشجيع الفتاة والمرأة على المشاركة في المشروع من خلال توفير الملابس الرياضية للمشاركة ومنح المتميزات جوائز مادية وعينية.



٥- حملة «التاء المربوطة» سِر قوتك: وهي حملة إعلامية موسعة استهدفت رفع الوعي المجتمعي العام بدور المرأة ودعمها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، ومعالجة المفاهيم الخاطئة بشأن المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة مع التركيز على التحرش، بالاعتماد على وسائل بسيطة تخاطب كافة فئات المجتمع. وقد فازت الحملة بالجائزة الذهبية في مهرجان كريستال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#سِر_قوتك

- مبادرات لتمكين المرأة المصرية في المجال الرقمي

من أجل تمكين المرأة المصرية من استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير مشاريعها والوصول إلى الأسواق المستهدفة، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة «قدوة تك» بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، والتي قدمت خلال السنوات الخمس الماضية دعمًا رقميًا لأكثر من ١١ ألف سيدة ورائدة أعمال، من خلال تخريج ٥٥ مجموعة تدريبية من جميع المحافظات في مجالات الحرف والخدمات، وتنمية مهارات التسويق الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما نظمت المبادرة أكثر من ٧٠ جلسة استشارية وندوة توعوية حول التجارة الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنتاج المحتوى الرقمي المرئي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المبادرة في رفع الوعي الرقمي بقضايا التنمية المستدامة للحرفيات، حيث قامت رائدات المعرفة بنقل خبراتهن إلى أكثر من ٣٠٠٠ امرأة في مختلف المحافظات.

علاوة على ما سبق، أطلق المجلس القومي للمرأة مبادرة «المرأة في مجال التكنولوجيا» بالتعاون مع شركة هواوي الرائدة في مجال توفير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف دعم وتمكين السيدات والفتيات المصريات وتعزيز حضورهن في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- مبادرات للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة

في هذا السياق، تم إطلاق مبادرة «لنحميها» ضمن حملة الـ ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة، بهدف تشجيع طلاب المدارس على التعبير عن آرائهم من خلال الرسم حول سبل مكافحة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة. وتضمنت المبادرة جدارية علّقت عليها لوحات ٤٠٠ طالب من المدارس الإعدادية والثانوية في ١٠ محافظات: (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، أسوان، المنوفية، البحر الأحمر، الإسماعيلية، سوهاج، المنيا، الدقهلية). كما أصدر المجلس القومي للمرأة كتيبًا يوثق هذه الرسومات، وجرى توزيعه على جميع المدارس لتعزيز الوعي بين الطلاب. علاوة على ذلك، أطلق المجلس القومي للمرأة مبادرة «حمایتك في قانونك»، حيث نظم سلسلة لقاءات جمعت بين ممثلي وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات، وخبراء من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة ذات الإعاقة، إلى جانب عدد من النساء ذوات الإعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة. وتهدف المبادرة إلى إعداد رسائل توعوية مبسطة تسلط الضوء على مختلف أشكال العنف التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة.



القسم الثالث:

الوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية.. وانعكاساته على مؤشرات التمكين

- بيئة قانونية داعمة لتمكين المرأة المصرية
- تمكين المرأة المصرية إنجازات ملموسة
- المرأة في سوق العمل
- الرؤية الدولية لواقع تمكين المرأة المصرية



القسم الثالث: الوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية.. وانعكاساته على مؤشرات التمكين

استطاعت مصر تحقيق تقدم ملموس في مجال تمكين المرأة خلال السنوات الأخيرة، بفضل السياسات والإجراءات، والمبادرات المتنوعة التي تبنتها الدولة المصرية في هذا الصدد، فضلاً عن التشريعات والأطر القانونية الداعمة لدور المرأة في شتى المجالات. وقد انعكس ذلك في العديد من المؤشرات التي تعكس مشاركة المرأة في الحياة العامة، وسوق العمل، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، وسوف يتم استعراض تحليل شامل للوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية، من خلال استعراض الأطر القانونية الداعمة لتمكين المرأة، والوضع الحالي للمؤشرات العاكسة لتمكينها في المجالات المختلفة.

- بيئة قانونية داعمة لتمكين المرأة المصرية

حققت الدولة المصرية إنجازات كبرى في ملف تمكين المرأة على مدار الأعوام الماضية على كافة الأصعدة، وبالأخص فيما يتعلق بالإطار التشريعي الذي ينظم حقوق المرأة ويدعم تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. حيث تمّ صدور العديد من القوانين الداعمة لتمكين المرأة، وساهمت بالفعل في تحقيق التمكين اللازم لها.

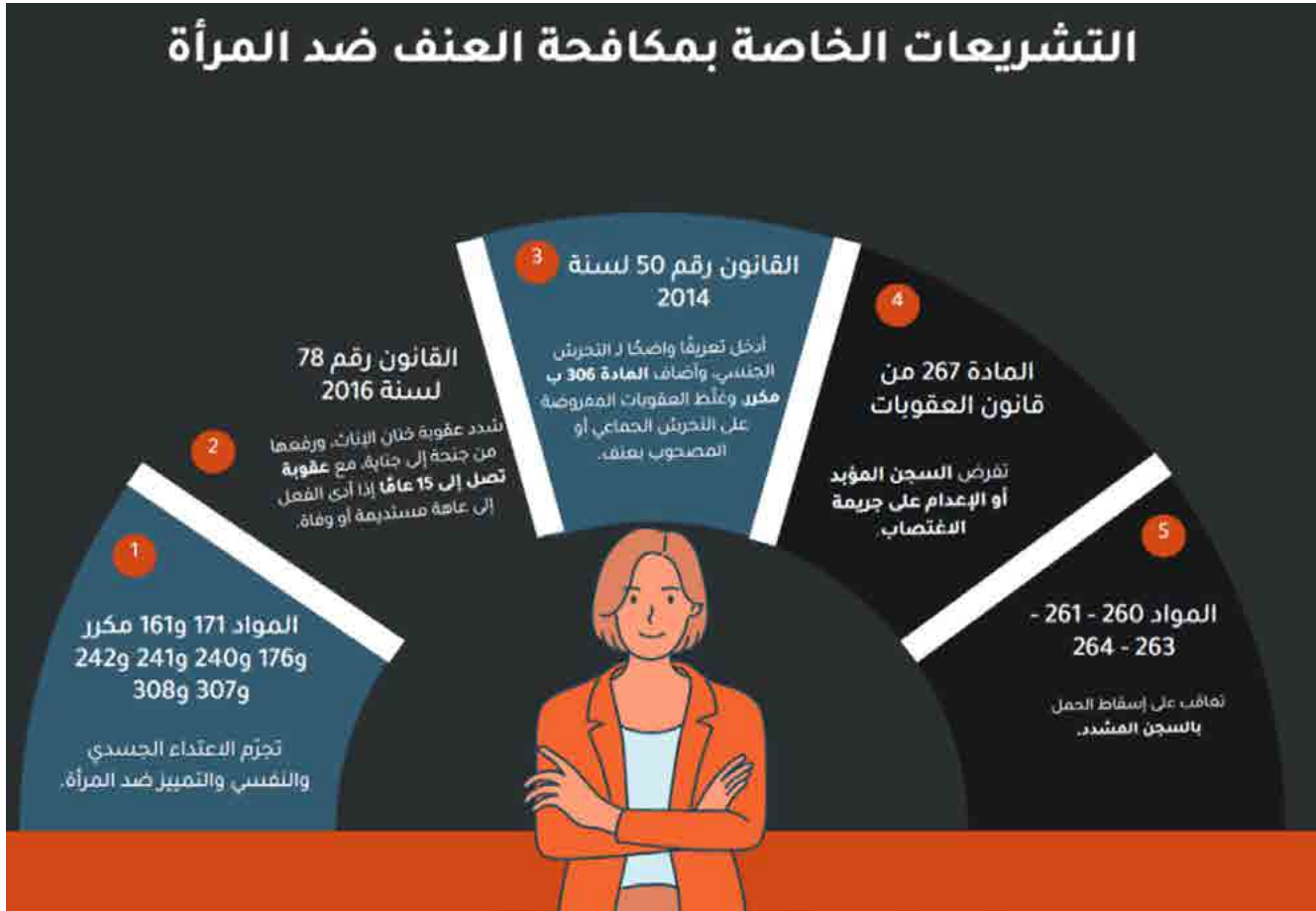
فعلى صعيد القوانين التي تدعم التمكين السياسي للمرأة، فقد جاءت القوانين المنظمة للعمل السياسي متمثلة في قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ لتنظيم المشاركة السياسية، بالإضافة إلى قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤، والذي اشترط عددًا من المقاعد للسيدات في نظام القوائم. بحيث لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي عدد المقاعد.

وفيما يتعلق بالقوانين التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، فقد تنوعت القوانين ذات الصلة، ومن بينها:

- **قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣:** يضمن حقوق المرأة العاملة، ويحمي حقوقها الاجتماعية والصحية وتأمينها الاجتماعي.
- **قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦:** يمنح مزايا للأمهات العاملات، ومنها إجازة وضع مدفوعة لمدة ٤ أشهر بدلاً من ٣ أشهر.
- **قانون الاستثمار الموحد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:** ينص في المادة رقم ٢ على تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاستثمار.
- **قرارات ٢٠١٨ من وزارة الإسكان:** أدرجت المرأة المعيلة ضمن الفئات ذات الأولوية في الحصول على وحدات الإسكان الاجتماعي.
- **قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩:** يضمن حقوق المرأة في الحماية الاجتماعية.
- **قرارات هيئة الرقابة المالية (١٢٣، ١٢٤) لسنة ٢٠١٩:** ألزمت الشركات بتمثيل المرأة في مجالس إدارتها.

كما صدرت قوانين تدعم توفير الحماية للمرأة، خاصة ذات الصلة بالأسرة، ففيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، والتي تضمن حقوق المرأة في سياق حياتها الأسرية والزوجية، فقد صدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي، والذي يعطي للزوجة الحق في التطليق من الزواج غير الموثق إذا كان الزواج ثابتاً بأي كتابة، كما أعطى للزوجة الحق في الخلع مقابل التنازل عن حقوقها المالية ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضنة الصغار أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم ويقع الخلع في جميع الأحوال طلاقاً باتاً. وأشار قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ بفرض عقوبة الحبس على الممتنع عن دفع دين النفقة، كما نص القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ على رفع سن الحضنة إلى ١٥ سنة.

وفي سياق متصل، **نص قانون العقوبات على العديد من المواد التي أسبغت حماية للمرأة وشددت العقاب في جرائم العنف،** مثل تعرض المرأة للخطف والاعتصاب وهتك العرض والختان والتحرش الجنسي والاعتداء الذي يؤدي إلى الإجهاض. كما يتضمن **قانون العقوبات المصري** العديد من المواد التي تجرم العنف ضد المرأة، ومنها:



المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠- المجلس القومي للمرأة.

وبناءً على ما سبق، كفل المشرع المصري حقوق المرأة في مختلف المجالات، والقضاء على كافة أشكال التمييز بين المواطنين، وتعزيز المشاركة والمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما حمايتها من كافة أشكال العنف ضدها.

- تمكين المرأة المصرية إنجازات ملموسة

ساهمت الرؤى والاستراتيجيات المحلية والالتزامات الدولية التي تقوم مصر بتبنيها، فضلاً عن المبادرات والبرامج المتنوعة التي أصدرتها الدولة على مدار السنوات الماضية في شتى المجالات الصحية والاقتصادية والسياسية، في تحقيق تطور ملحوظ في المؤشرات ذات الصلة والعاكسة لتمكين المرأة.

ففي إطار التمكين السياسي وتعزيز المناصب القيادية للمرأة، حققت مصر خطوات غير مسبقة في تمكين المرأة من تولي المناصب التنفيذية العليا، حيث برز خلال السنوات الأخيرة عدد من القيادات النسائية اللاتي تولين مناصب قيادية لأول مرة، مما يعكس التوجه العام نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجالات المختلفة، فتم تعيين السفيرة فائزة أبو النجا أول **مستشارة لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي**، ونادية عبده كأول سيدة تتولى **منصب المحافظ**، وهو ما يعكس تحولاً حقيقياً في دعم تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما تم تعيين حسناء شعبان عبد الله كأول رئيسة للمحكمة الاقتصادية، كما شغلت فيبي جرجس منصب وكيل مجلس الشيوخ، وهو تطور مهم في تمثيل المرأة بالمؤسسات التشريعية والقضائية. وفي المجال الدبلوماسي وحقوق الإنسان، تولت السفيرة مشيرة خطاب رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، في خطوة تعكس أهمية دور المرأة في الدفاع عن الحقوق وتعزيز الحريات. أما في القطاع المصرفي، فقد تم تعيين لبنى هلال كنائب محافظ البنك المركزي، في مؤشر على زيادة تمكين المرأة في إدارة السياسات النقدية والمالية.



المصدر: وزارة الدولة لشؤون المجالس النيابية - وزارة العدل - المجلس القومي للمرأة - رئاسة مجلس الوزراء.

وفي قطاع الأمن، شهدت المرأة المصرية توسعًا في دورها داخل القوات المسلحة وقوات حفظ السلام، حيث انضمت لأول مرة إلى **قوات حفظ السلام والقوات الخاصة عام ٢٠١٧**، وهو ما يعكس تطور دور المرأة في المهام الأمنية الدولية. كما وصلت نسبة **النساء في قوات حفظ السلام المصرية إلى ٦,٧٩٪ عام ٢٠٢٤**، مما يعزز مكانتها في الجهود الدولية لحفظ الأمن والاستقرار. إضافة إلى ذلك، تم **السماح للنساء بالالتحاق بكلية الشرطة**، مما يدعم مشاركتهن في حماية الأمن الداخلي وتوسيع نطاق الأدوار الأمنية الموكلة إليهن.

ولم يقتصر التأثير النسائي المصري على المستوى المحلي فقط، بل امتد ليحظى باعتراف إقليمي ودولي، حيث ضمت قائمة Middle East Forbes لعام ٢٠٢٥ **ثلاث سيدات مصريات ضمن أقوى ٢٠ سيدة عربية في القطاع الحكومي**، وهو ما يعكس النفوذ المتزايد للمرأة المصرية في رسم ملامح مستقبل الإدارة العامة في المنطقة. واستندت القائمة إلى مجموعة من المعايير الرئيسة، مثل المنصب القيادي، ونطاق الخبرة، والأدوار الإضافية التي تشغلها كل سيدة، بالإضافة إلى المبادرات البارزة التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٤.

ومن بين الأسماء البارزة التي شملتها القائمة، جاءت داليا الباز، التي تم تعيينها رئيسة لمجلس إدارة الهيئة القومية للبريد منذ أكتوبر ٢٠٢٤، في خطوة تؤكد أهمية مشاركة المرأة في تطوير قطاع الاتصالات والخدمات البريدية. كما برزت رشا راغب، التي تولت منصب مستشارة لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للشؤون البريدية، إلى جانب دورها كمديرة تنفيذية لمنتدى شباب العالم في مصر، حيث لعبت دورًا محوريًا في تطوير المبادرات الشبابية وتعزيز التعاون الدولي. أما أمل عمار، فقد برزت كرئيسة للمجلس القومي للمرأة، إلى جانب دورها كمساعدة لوزير العدل لشؤون حقوق الإنسان والمرأة والطفل، بالإضافة إلى إدارتها للأكاديمية الوطنية للتدريب، وهو ما يعكس مدى تنوع أدوارها في تعزيز حقوق المرأة وبناء الكوادر القيادية المستقبلية.



المصدر: فوربس الشرق الأوسط، فبراير ٢٠٢٥.

كما تعكس المؤشرات أيضًا تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة على المستوى السياسي، حيث شهدت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، حيث زاد عدد المقاعد التي تشغلها النساء من ٩ مقاعد عام ٢٠١٢ إلى ١٦٣ مقعدًا عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل قفزة نوعية في التمثيل السياسي للمرأة. كما شهد السلك القضائي توسعًا غير مسبوق في مشاركة المرأة، حيث ارتفع عدد القاضيات من ٦٦ فقط عام ٢٠١٧ إلى ٣٩١٨ قاضية عام ٢٠٢٥، أي ما يعادل تقريبًا ٥٩ ضعف العدد المسجل في ٢٠١٧. وشملت هذه الزيادة تعيين النساء في مختلف الهيئات القضائية، حيث وصل عدد العضوات بالقضاء العادي إلى ١٣٠ سيدة، وبالنيابة العامة إلى ١٧ سيدة، بينما بلغ عدد القاضيات بمجلس الدولة ١٣٧ سيدة، في حين استحوذت المرأة على ٢٣٦٣ منصبًا بهيئة النيابة الإدارية، و١٢٩٠ منصبًا بهيئة قضايا الدولة. وعلى مستوى التشكيل الحكومي، فقد ارتفعت نسبة الوزيرات إلى ٢٥٪ من تشكيل الحكومة، ونائبات الوزراء لتسجل نسبة ٢٧٪، ونائبات المحافظين لتصل إلى نسبة ٣١٪، مما يشير إلى زيادة تواجد المرأة في المناصب القيادية على مختلف المستويات.

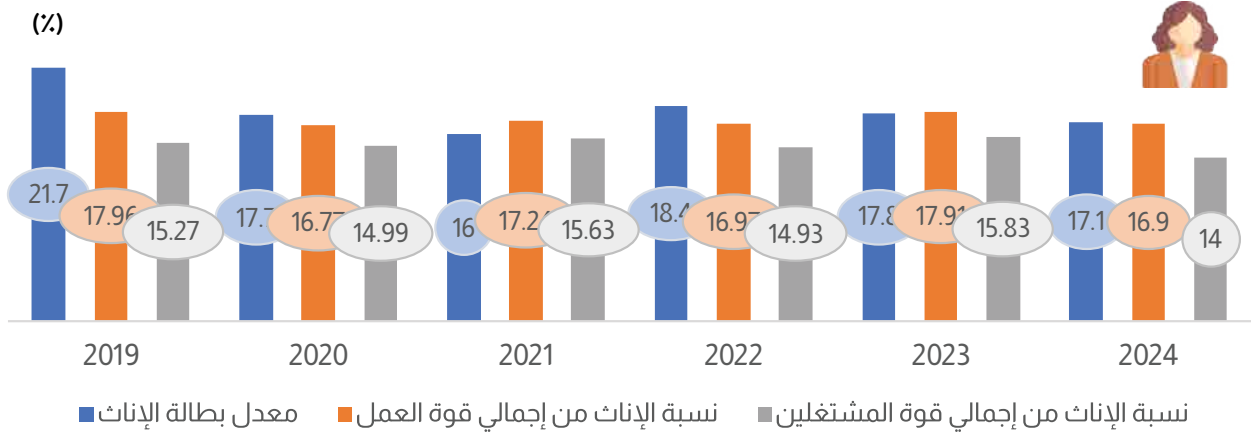
وفي سياق متصل، تشير مؤشرات التمكين الاقتصادي الصادرة عن المرصد المصري للمرأة إلى تحقيق تحسن في عدد من المؤشرات، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة وقطاع البنوك إلى ١٧٪، بينما بلغت ٢٢٪ في شركات الخدمات المالية غير المصرفية، مما يعكس اندماجًا متزايدًا للمرأة في مناصب قيادية بالقطاعات المالية. كما استفادت السيدات بنسبة ٨٥٪ من مشروع رقمنة تحويلات العاملين بالخارج، في خطوة تعزز وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية.

- المرأة في سوق العمل

وبتتبع المؤشرات على مدار السنوات السابقة، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل قد شهدت بعض التحسن، حيث انخفض معدل البطالة بين الإناث إلى ١٦,٦٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢٤,٨٪ في الربع الرابع ٢٠١٤، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في قدرة المرأة على دخول سوق العمل، وهو مؤشر إيجابي على جهود الدولة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل لا تزال تشهد حالة من التغير الطفيف، حيث سجلت ١٦,٩٪ عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٧,٩٪ عام ٢٠١٩.

على مستوى التوظيف الحكومي، بلغت نسبة الموظفات ٥١٪ من إجمالي العاملين في الجهاز الإداري للدولة خلال عام ٢٠٢٣، في حين تعمل ٨٣,٨٪ من النساء في وظائف دائمة، مقارنة بـ ٦١,٤٪ للذكور، وذلك في عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى استقرار وظيفي أكبر للمرأة في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، الذي لا يزال يواجه تحديات في استيعاب المزيد من الإناث. وهذه المؤشرات تبرز أهمية استمرار الجهود في تعزيز السياسات الداعمة لتمكين المرأة اقتصاديًا، ليس فقط من خلال زيادة فرص العمل، ولكن أيضًا من خلال تحسين جودة هذه الفرص وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في مختلف القطاعات.

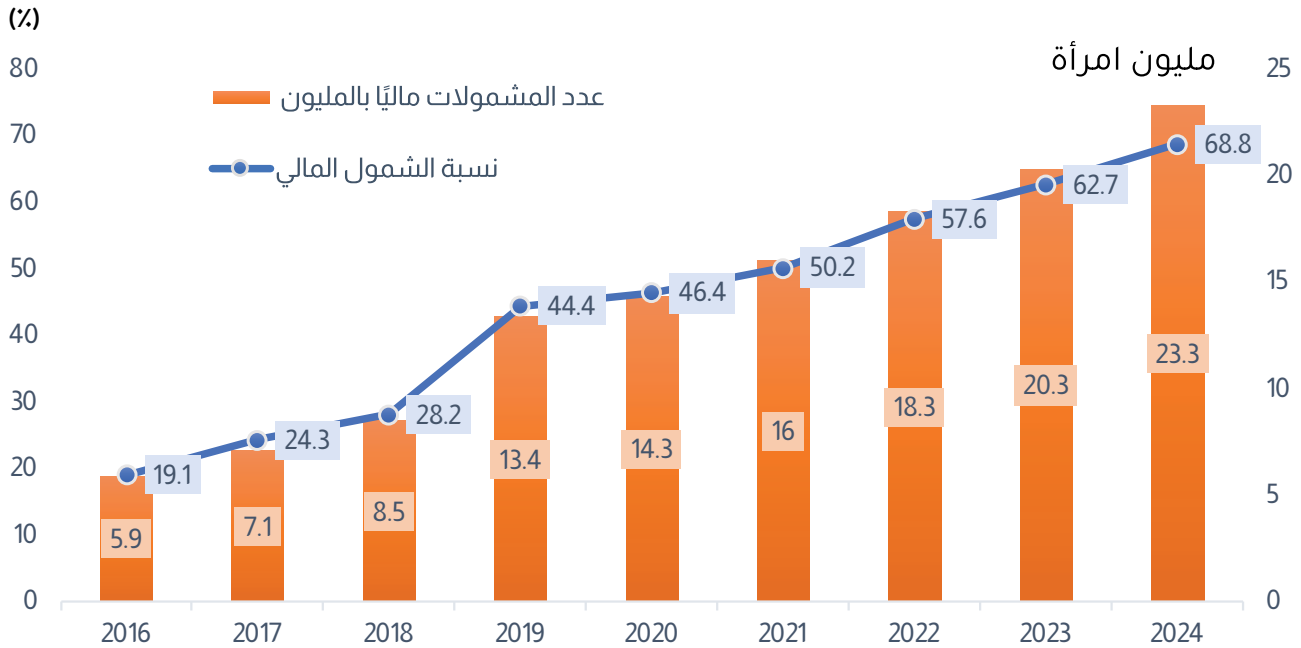
الشكل رقم (١) تقدير قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) والمشتغلين ومعدل البطالة للإناث (٢٠٢٤-٢٠١٩)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠٢٣، ص ٢٥.

أما فيما يتعلق بالشمول المالي، فقد ساهمت المبادرات التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز الشمول المالي، في تحقيق طفرة في نسبة الشمول المالي للمرأة، لترتفع من نسبة ١٩,١٪ (٥,٩ ملايين سيدة) في عام ٢٠١٦، إلى ٦٨,٨٪ (٢٣,٣ مليون سيدة) في عام ٢٠٢٤، كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (٢) الشمول المالي للمرأة المصرية ٢٠٢٤ - ٢٠١٦



المصدر: البنك المركزي المصري.

أما فيما يتعلق **بنفاذ المرأة للتمويل**، فقد حقق **جهاز تنمية المشروعات** تقدماً كبيراً في دعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، حيث تم توجيه ٧٦,٤ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر للمرأة ضمن المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المشروعات، حتى فبراير ٢٠٢٥، فضلاً عن توجيه ٩٠٨,٢ آلاف مشروع صغير ومتناهي الصغر للمرأة من جهاز تنمية المشروعات بتكلفة ١٧,٤ مليار جنيه، بنسبة ٤٥٪ من إجمالي المشروعات حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

ويأتي هذا فيما استفادت أكثر من ٢٠ ألف سيدة من مشروعات صندوق التنمية المحلية، بنسبة ٦٤,٩٪ من إجمالي المشروعات، حتى فبراير ٢٠٢٥، بجانب استفادة ٢,٣ مليون سيدة من ٤,٤ آلاف خدمة ونشاط في مجال تنمية الأسرة المصرية وتمكين المرأة في إطار المبادرة الرئاسية «بداية» حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت **المشروعات الصغيرة** الموجهة للمرأة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة استفادة المرأة من هذه المشروعات من ٢٢,٥٪ عام ٢٠١٥ إلى ٦٤,٥٪ عام ٢٠١٩، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف، مما يعكس نجاح السياسات والمبادرات الهادفة إلى تمكين المرأة اقتصاديًا وتحفيز مشاركتها في قطاع المشروعات الصغيرة، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.



في عام ٢٠١٩، أطلقت مصر **جائزة ختم المساواة بين الجنسين**، لتصبح بذلك **ثاني دولة عالميًا** تمنح هذه الجائزة للمؤسسات العامة والخاصة، اعترافًا بأدائها المتميز في **تحقيق المساواة بين الجنسين**. وقد حصل **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** على هذا الختم كأول جهة في **مصر والمنطقة العربية**، والثانية عالميًا، مما يعكس التقدير الدولي لجهود المؤسسات المصرية في **تعزيز معايير المساواة بين الجنسين**.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة، فقد حققت المرأة المصرية إنجازات ملموسة في سد فجوة المساواة بين الجنسين في التعليم، حيث تراجعت نسبة الأمية بين الإناث (١٠ سنوات فأكثر) من ٢٧٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢١٪ عام ٢٠٢٣، وذلك وفقًا لبيانات **مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٣**. ويعكس هذا التطور جهود الدولة في تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم، وتوسيع برامج محو الأمية، مما يساهم في رفع مستوى المشاركة النسائية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويدعم توجهات التنمية المستدامة.

وفي سياق متصل، سجلت مصر **تقدمًا عالميًا في مجال البحث العلمي**، حيث بلغت نسبة المرأة ٤٦٪ من إجمالي الباحثين العلميين عام ٢٠٢٣، متجاوزة المعدلات العالمية المسجلة في العام نفسه. ويعكس هذا الإنجاز البيئة الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في **التخصصات العلمية والتكنولوجية**، مما يعزز قدرتها على الإسهام في الابتكار والتطوير، ويدفع بعجلة الاقتصاد المعرفي إلى الأمام.

كذلك، شهدت **مؤشرات الصحة الإنجابية تطورًا إيجابيًا**، حيث ارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٨,٥٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٦٦,٨٪ عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مما يشير إلى فاعلية البرامج الصحية في دعم التوعية المجتمعية وتعزيز الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. كما أن **اقترب تحقيق مستهدف ٢٠٣٠ البالغ ٧٢٪** يعكس نجاح المبادرات الرامية إلى تحسين صحة المرأة وتمكينها من اتخاذ قراراتها الإنجابية بكفاءة.

وفي سياق متصل، سجل معدل الإنجاب الكلي **انخفاضًا ملحوظًا من ٣,٥ أطفال لكل سيدة عام ٢٠١٤ إلى ٢,٤١ طفل عام ٢٠٢٤، وهو أدنى معدل منذ عام ٢٠٠٧.** ويعكس هذا الانخفاض مدى ارتفاع الوعي المجتمعي بأهمية التخطيط الأسري وتحسين جودة الحياة، إلى جانب الجهود الحكومية في تعزيز الخدمات الصحية والاقتصادية المرتبطة بتنظيم الأسرة، بما يساهم في تحقيق التوازن السكاني والتنمية المستدامة.

كما واصلت مصر تنفيذ برامج صحية واجتماعية واسعة النطاق لدعم المرأة وتعزيز جودة حياتها. وتمت تلبية احتياجات ٥٨ ألف أسرة ضمن برنامج «سكن كريم» منذ يوليو عام ٢٠١٩ وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٤. كما استفادت ٢,٢ مليون امرأة من نظام التأمين الصحي الشامل، بنسبة ٤٩,٤% من إجمالي المستفيدين. وفي إطار مبادرة العناية بصحة الأم والجنين، تم فحص ٢,٥ مليون امرأة، بينما خضع ١,٢ مليون شاب وفتاة للفحوصات الطبية قبل الزواج. بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة الصحة خدمات آمنة وفعالة للسيدات في سن الإنجاب، تشمل وسائل منع الحمل المدعومة والمجانية، إلى جانب التوسع في الخدمات الصحية من خلال ١٤ ألف زيارة طبية سنويا وزيادة عدد العيادات المتنقلة إلى ٣٠ ألفا سنوياً، مما يعزز من وصول الرعاية الصحية إلى كل الفئات.

اتخذت الدولة المصرية خطوات رائدة لدعم المرأة اجتماعيًا ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، منها:

- تستفيد النساء من ٨٩% من برامج الحماية الاجتماعية، مع زيادة ميزانية التحويلات النقدية في برنامج تكافل وكرامة بنسبة ٢٣٥%، مما يضمن تحسين مستوى معيشة الأسر الأكثر احتياجًا.
- وفيما يخص الدعم الغذائي والصحي، استفادت ٣٨ مليون سيدة من دعم التموين والخبز والدقيق، و٣٤ مليون سيدة من بطاقات الحصص الغذائية، بينما حصلت ١٠ ملايين سيدة على خدمات الرعاية الصحية المدعومة، واستفادت ٨ ملايين من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية.
- أما في مجال التأمينات الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، فقد غطى التأمين الاجتماعي ٤٢٦ ألف امرأة بمبلغ ١٤٦ مليون جنيه، كما تم تخصيص ١١٣ ألف مشروع تمويل صغير للنساء بقيمة ٦٢٠ مليون جنيه، إلى جانب ٣٢٠ مليون جنيه موجهة إلى ١٩ ألف مستفيدة من خلال خط ائتمان «مستورة»، مع تخصيص قروض للنساء ذوات الإعاقة.
- وفي إطار تعزيز الأمان الاجتماعي للمرأة المعيلة، تم إصدار ٥٠ ألف شهادة تأمين مجانية ضمن برنامج «شهادات أمان»، وصرّف ٦٥ مليون جنيه كنفقة لـ ٣٨٩ ألف امرأة. كما تم إنشاء ٤١ مركز دعم للنساء العاملات، استفادت منها ١٩٥ ألف سيدة، مما يعزز التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية.
- لم تغفل الدولة البرامج التوعوية، حيث وصل برنامج توعية ما قبل الزواج إلى ٧٥ ألف شاب، منهم ٧٤% شابات، مما يساهم في بناء أسر مستقرة. كذلك، تم تخصيص ٥٠ دار استضافة للنساء المسنات، ليصل عدد المستفيدات إلى ٥٥٠٠ سيدة، في إطار تعزيز الرعاية الاجتماعية لكبار السن.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الحماية للمرأة، فقد حققت مصر تقدماً ملحوظاً في مكافحة ختان الإناث، حيث أسهمت حملات التوعية المكثفة، سواء عبر طرق الأبواب أو من خلال الدراما المصرية، في تغيير السلوكيات المجتمعية المرتبطة بهذه الممارسة. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الفتيات (١٩٠٠ سنة) المتوقع ختانهن من ٥٦٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٧٪ عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس التحسن في الوعي المجتمعي والدور الفعّال للبرامج الحكومية والمجتمع المدني في التصدي لهذه الظاهرة.

وفي سياق حماية حقوق الفتيات، شهدت مصر تراجعاً في نسبة زواج القاصرات، حيث انخفضت نسبة الإناث اللواتي تزوجن قبل سن ١٨ عاماً إلى ١٦,٩٪، مما يعكس نجاح الجهود الوطنية في تشديد القوانين، إلى جانب حملات التوعية التي تبرز الآثار السلبية لزواج الأطفال على الفتيات والمجتمع.

أما على صعيد المؤشرات الصحية العامة، فقد بلغ متوسط العمر المتوقع في مصر ٧٣,٧ سنة للإناث مقارنة بـ ٦٨,٧ سنة للذكور عام ٢٠٢٣، مما يعكس تحسن الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، خاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والصحة الإنجابية. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من ٢,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ١,٤٪ عام ٢٠٢٣، وهو تطور إيجابي يعكس نجاح سياسات تنظيم الأسرة وتحقيق التوازن بين معدلات المواليد والخدمات التنموية، بما يعزز جودة الحياة و يتيح فرصاً أكبر للمرأة للمشاركة في سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

- الرؤية الدولية لواقع تمكين المرأة المصرية

حظيت مصر بعدد من الإشادات الدولية التي تعكس واقع تمكين المرأة المصرية؛ نتيجة للجهود الحكومية المتواصلة لتعزيز دورها في مختلف المجالات. فقد أسهمت الإصلاحات التشريعية، والسياسات الداعمة، والمبادرات الوطنية في تحقيق تقدم واضح على مستوى التمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وهو ما انعكس إيجابياً على الرؤية الدولية لملف تمكين المرأة في مصر، حيث أكد ديرمن هوبكنز، ممثل اليونسف في مصر، «على أهمية الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة المصرية لدعم الفتيات، مشيراً إلى دور الشراكات بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة مع اليونسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق التحول المنشود». كما ثمن السفير كريستيان برجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، «جميع الجهود المبذولة في تمكين المرأة في مجال الأعمال والشمول المالي، وتعزيز مشاركتها في القطاع المالي والمصرفي، والمجالات الاجتماعية والاقتصادية».

وعلى مستوى القيادة الاقتصادية، أشار تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠٢٣ إلى «التحسن المستمر في تمثيل المرأة في مجالس الإدارة والمناصب القيادية العليا في الشركات المدرجة في البورصة المصرية والقطاع المصرفي وقطاع الأعمال العام والمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يزداد سنوياً بنسبة ٣٪، مع توقع تحقيق مستهدف وصول النساء إلى ٣٠٪ من مجالس الإدارة بحلول عام ٢٠٢٦».

ومن جهتها، **أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (٢٠٢٣)** «أن مصر شهدت تقدماً ملحوظاً في أجندة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، مدعوماً بإرادة سياسية قوية وتطبيق فعال للحقوق الدستورية عبر الاستراتيجيات والبرامج الحكومية». فيما **أوضح البنك الدولي (٢٠٢٣)** «أن مصر استثمرت بشكل كبير خلال العقود الأخيرة في تضيق الفجوات بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم، مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ عام ٢٠١٧، والتي شكلت حافزاً لخلق المزيد من فرص العمل المستدامة».

وفي سياق متصل، **أكد المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٣)** «أن مصر شهدت زيادة ملحوظة في نسبة النساء في مناصب كبار المسؤولين والمناصب الفنية، مما يعكس نجاح السياسات المتبعة في تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في مختلف المجالات».



وختامًا،

فإن الدولة المصرية أولت اهتمامًا كبيرًا بتمكين المرأة وتعزيز حضورها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدار السنوات السابقة، وذلك إيمانًا بدورها المحوري في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا. وقد تجلت الجهود المصرية كما تمّ إيضاحه من خلال إطلاق الاستراتيجيات، وتبني السياسات والبرامج والمبادرات المتنوعة الداعمة لتمكينها في مختلف المجالات، والتي من بينها على مستوى التمكين الاقتصادي تعزيز فرص المرأة في الحصول على فرص للعمل وتوفير التمويل اللازم لها لإقامة المشروعات، وعلى المستوى السياسي تم العمل على تعزيز مشاركتها في الانتخابات الوطنية وزيادة نسبة تمثيلها في البرلمان والمناصب القيادية بما يضمن تكافؤ الفرص. كما سعت الدولة المصرية لتعزيز المرأة اجتماعيًا من خلال العمل على رفع الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة وتجريم العنف ضدها وغيرها من السياسات الداعمة لدور المرأة في المجتمع.

وقد انعكست الجهود الحثيثة المبذولة على تحسّن المؤشرات ذات الصلة بالمرأة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وعلى الرغم من هذا التحسّن، فإنه ما زالت هناك الحاجة إلى مزيد من العمل لتحقيق مزيد من التمكين لها وتعزيز دورها في المجتمع المصري، بما سينعكس على تعزيز إسهاماتها في المجتمع وقدرتها على مواصلة إنجازاتها.





قائمة المراجع:

- البنك المركزي المصري، «محافظ البنك المركزي المصري يوقع على ميثاق «مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)» بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية»، ٢ يوليو ٢٠٢٤، <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2024/07/02/17/19/cbe-governor-signs-the-ebrd>
- البنك المركزي المصري، «البنك المركزي المصري يطلق مبادرة «صحتك أمانة» للسيدات بالقطاع المصرفي بالتعاون مع مؤسسة «بهية»»، ٢٣ يوليو ٢٠٢٤، <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2024/07/23/14/12/cbe-launches--sehetak-amana-initiative-for-women-in-the-banking-sector-in-collaboration-with-bahya>
- البنك المركزي المصري، تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر، <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/page-content/rich-text/financial-inclusion/fi-infograph-arabic-dec-2024.pdf>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=16603
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: ١٦٪ نسبة تمثيل المرأة في الحكومة ٢٠٢٤»، ٨ مارس ٢٠٢٥، https://www.capmas.gov.eg/Pages/GeneralNews.aspx?page_id=1
- المجلس القومي للمرأة، «التشريعات والقوانين الصادرة لصالح المرأة المصرية خلال الأعوام الماضية»، <https://shorturl.at/02ezR>
- المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: الرؤية ومداور العمل، ٢٠١٧، <https://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/2017-04-23-strategy-2030-10202312132758807.pdf>
- المجلس القومي للمرأة، «رئيسة المجلس القومي للمرأة تستعرض نجاحات «تحويشة» لتحقيق الشمول المالي للمرأة في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية»، ١٨ أغسطس ٢٠٢٣، <https://shorturl.at/tNbDi>
- المجلس القومي للمرأة، حقائق وأرقام حول وضع المرأة في مصر ٢٠١٤ - ٢٠٢٤، أبريل ٢٠٢٤، <https://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/AR%20Fact%20Sheet-%202024.5%20-%20May%2025%20--920242404014656.pdf>

- المجلس القومي للمرأة، المراجعة النصفية لمؤشرات متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، [pdf.٢٥٣/https://enow.gov.eg/Report](https://enow.gov.eg/Report/pdf.٢٥٣)
- المجلس القومي للمرأة، «المجلس القومي للمرأة يطلق مبادرة «المرأة في مجال التكنولوجيا» بالتعاون مع شركة هواوي الرائدة في مجال توفير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، ٦ سبتمبر ٢٠٢٣، <https://shorturl.at/jLY6y>
- المرصد المصري، «في يوم المرأة العالمي.. قراءة في جهود تمكين المرأة المصرية»، ٧ مارس ٢٠٢٤، <https://marsad.ecss.com.eg/81037>
- الهيئة العامة للاستعلامات، «المرأة المصرية.. شريك فاعل في بناء الجمهورية الجديدة»، ٥ فبراير ٢٠٢٥، المرأة المصرية.. شريك فاعل في بناء الجمهورية الجديدة-الهيئة العامة للاستعلامات
- الهيئة العامة للاستعلامات، «الصحة: ٢١ مليون سيدة تلقين خدمات المتابعة الدورية ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة»، <https://shorturl.at/sxIPv>
- الهيئة العامة للاستعلامات، «وزير الصحة يطلق مبادرة رئيس الجمهورية الألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية»، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣، <https://shorturl.at/cN3q0>
- الهيئة العامة للاستعلامات، مبادرة «الألف يوم الذهبية»، ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، <https://shorturl.at/kSafk>
- الهيئة العامة للاستعلامات، «بالإنفوجراف.. طفرة غير مسبوقة في تعزيز مكانة المرأة المصرية في جميع القطاعات»، ٧ مارس ٢٠٢٤، <https://shorturl.at/MqICO>
- الهيئة العامة للاستعلامات، «جهود متواصلة وإجراءات ملموسة تتبناها الدولة لتمكين المرأة وتعزيز مكانتها»، ٧ مارس ٢٠٢٥، <https://shorturl.at/ufjLZ>
- بنك ناصر الاجتماعي، مشروع تمويل المرأة المصرية مستورة، <https://shorturl.at/UJK.B>
- رئاسة مجلس الوزراء، «رئيس الوزراء يترأس اجتماع المجلس القومي للسكان»، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/78097>
- رئاسة مجلس الوزراء، «رئيس الوزراء يتابع الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية»، ١٤ يناير ٢٠٢٥، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/78316>
- رئاسة مجلس الوزراء، «بالتزامن مع احتفالات يوم المرأة خلال شهر مارس.. الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يفتتح فعاليات ملتقى «مستقبل تمكين المرأة في عصر التحول الرقمي»، ٣ مارس ٢٠٢٤، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/75320>



- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «٣ مصريات ضمن قائمة أقوى ٢٠ سيدة عربية في القطاع الحكومي ٢٠٢٥»، ١٩ فبراير ٢٠٢٥، <https://www.idsc.gov.eg/InfoGraph/details/3370>
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «٨ مارس.. اليوم العالمي للمرأة»، ٨ مارس ٢٠٢٥، <https://www.idsc.gov.eg/InfoGraph/details/3412>
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٧ سنوات من الإنجازات: التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة، ٢٢ يناير ٢٠٢٢، <https://idsc.gov.eg/upload/7%20years/sector/05%20%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.pdf>
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الأجنحة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، المُدخلة ٢٠٢٣، https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoft-Copy_DigitalUse.pdf
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedfiles/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A9_2022.pdf
- وزارة التضامن الاجتماعي، «د/ مايا مرسى، تتفقد جناحي بنك ناصر الاجتماعي وصندوق عطاء في معرض تنمية الأسرة المصرية بمهرجان العلمين الجديدة»، ١٦ أغسطس ٢٠٢٤، <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3451>
- وزارة التضامن الاجتماعي، «وزيرة التضامن الاجتماعي تشارك في جلسة رفيعة المستوى حول برنامج «نورة» وتعزيز معلومات الصحة الإنجابية للأمهات»، ٢٣ أشؤكتوبر ٢٠٢٤، <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3588>





مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة - مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3

تليفون: 4-3-2-1-20546600 (+202) فاكس: 20532115 (+202)

 www.idsc.gov.eg

 info@idsc.gov.eg

